

اقتصاديات الثقافة

يعتبر هذا التقرير الثقافة رافعة للتنمية، كما يبرز أهميتها الوظيفية في الاقتصاد الوطني، ويحلل مختلف الوسائل الكفيلة بجعلها في صلب أية سياسة عمومية، وبضمان ولوج أكبر عدد من المواطنين إلى الثقافة باعتبارها حقاً من الحقوق.

من أجل البحث عن المواهب على المستويين الوطني والجهوي، وتشجيعها على التفتح الفني، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة تأهيل مؤسسات التكوين الموجودة، وإنشاء مؤسسات جديدة وخلق مسالك جامعية جديدة في مهن التربية الثقافية والإبداع، بما في ذلك التشييط والوساطة أو تدبير الأنشطة الثقافية.

ويؤكد التقرير على ضرورة التربية منذ سن مبكرة على الثقافة والفنون، بتعزيز إدماج الثقافة في البرامج الدراسية، وجعل المدرسة إطاراً للنهوض بالوحدة الثقافية في تنوعها، وتطوير الإبداع الفردي والجماعي في صفوف التلاميذ، وتسهيل ولوجهم إلى فهم التراث الثقافي واستيعابه.

وفي الأخير، يدعو المجلس إلى مراعاة الظروف الاجتماعية للعاملين في مجال الثقافة والفنون والمجال السمعي البصري، وضمان ولوجهم إلى التغطية الصحية، والحماية الاجتماعية، وخاصة حصولهم على التقاعد والحماية من فقدان الشغل. كما يقترح المجلس وضع آليات خاصة من أجل ضمان استدامة المداخيل بالنظر إلى الطبيعة الموسمية للعمل الثقافي.

في هذا السياق يقترح المجلس اعتماد مقاربة جديدة مندمجة تقوم على وضع إطار مؤسساتي جديد، وتنفيذ رافعات للتنمية والتربية على الفنون والثقافة مع الأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي.

كما يوصي المجلس بإعداد استراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع، تجعل الثقافة في صلب المشروع المجتمعي والتموي المغربي، وإدماجهما في مختلف السياسات العمومية، وتطوير خدمة عمومية في ميدان الثقافة بوصفها حقاً يفرض على الدولة دعم الإبداع.

كما يدعو المجلس إلى دعم التظاهرات الثقافية، على غرار دعم المهرجانات، وإلى تنويع مصادر تمويل الثقافة والإبداع (الرأسمال المخاطر، البحث عن شركات ناشئة للاستثمار في الثقافة، الرعاية، آليات التمويل الجماعي...).

وفي هذا الإطار، أوصى المجلس بتشجيع الاستثمار في الثقافة، ومبادرات إنشاء مقاولات في مجالات الثقافة والإبداع من خلال إطار تشريعي وضريبي تحفيزي، وآليات ناجعة للدعم، مع ضمان حقوق المؤلف والملكية الفكرية ومكافحة القرصنة من خلال تقوية المجال التشريعي ومراجعة مهام واختصاصات المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.